



Measuring and Analyzing the Impact of Exchange Rate Fluctuations on The Balance of Payments

An applied study on the Iraqi economy for the period (2004-2021)

Researchers: Dr. Jawad Shaker Freih

University of Anbar, College of Administration and Economics

Ja97hd@uoanbar.edu.iq

Key words:

Exchange Rate, Balance of Payments,
Exchange Rate Theories, Dickey, Fuller Test,
Johansen Cointegration Test.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 20 Sep. 2023

Accepted 18 Oct. 2023

Available online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy,
University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS
ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq



***Corresponding author:**

Jawad Shaker Freih
College of Administration and Economics,
University of Anbar



Abstract:

The research aims to know the impact of fluctuations in exchange rates on the balance of payments in Iraq for the period 2004-2021. The results proved that fluctuations in exchange rates have an impact on the balance of payments, as it had an effective role in creating a state of deficit or surplus and addressing the imbalance that occurs in it, and the exchange rates witnessed... A clear stability after the year 2004 due to the positive role of the currency selling window, and that Iraq suffers from a weakness in the production system and is unable to meet the market demand for consumer goods, as we find that there is a steady growth of consumer goods, and the results of the analysis also proved that crude oil occupies the largest percentage of the total Exports and being free of other oil derivatives, which if exploited would have a significant economic return. The results of the Kranger causality test proved that there is one relationship that goes from the exchange rate to imports. On the other hand, there was no relationship that goes from the exchange rate to exports, and just as there was no relationship that went from Exports and imports to the exchange rate. The researcher recommends the necessity of adopting clear strategies for economic diversification and working not to rely on a single source to finance the general budget in order to avoid any fluctuations occurring in the global economy. It is necessary to increase production of other oil derivatives and work to export them because they will achieve profitable returns. It is less important than oil revenues, which leads to an increase in the strength of the country's economy.

قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

م. د. جواد شاكر فريخ

جامعة الانبار

كلية الإدارة والاقتصاد

Ja97hd@uoanbar.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة أثر التقلبات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في العراق للمدة 2004-2021 وأثبتت نتائج أن التقلبات في أسعار الصرف ذات تأثير على ميزان المدفوعات حيث كان له دور فعال في إحداث حالة العجز أو الفائض ومعالجة الاختلال الذي يحصل فيه، وشهدت أسعار الصرف استقراراً واضحاً بعد سنة 2004 بسبب الدور الايجابي لنافذة بيع العملة، وأن العراق يعاني من ضعف في الجهاز الانتاجي وغير قادر على تلبية طلب السوق من السلع الاستهلاكية إذ نجد أن هناك نمواً مطرداً للسلع الاستهلاكية، وأثبتت نتائج التحليل أيضاً أن النفط الخام يحتل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات وخلوها من المشتقات النفطية الأخرى التي لو استغلت كانت ذات مردود اقتصادي كبير، وأثبتت نتائج اختبار سببية كرانجر بأن هناك علاقة واحدة تتجه من سعر الصرف إلى الاستيرادات، بالمقابل لم تكن هناك علاقة تتجه من سعر الصرف إلى الصادرات، وكما لم تكن هناك علاقة تتجه من الصادرات والاستيرادات إلى سعر الصرف، ويوصي الباحث ضرورة تبني استراتيجيات واضحة للتنويع الاقتصادي والعمل على عدم الاعتماد على مصدر واحد لتمويل الموازنة العامة كي تتجنب أي تقلبات تحدث في الاقتصاد العالمي، ومن الضروري زيادة الانتاج من المشتقات النفطية الأخرى والعمل على تصديرها لأنها سوف تحقق عوائد مجزية لا تقل أهمية عن العوائد النفطية مما يؤدي إلى زيادة قوة اقتصاد البلد.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، نظريات سعر الصرف، اختبار ديكي، فولر، اختبار جوهانسن.

المقدمة:

احتلت التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف اهتماماً كبيراً من قبل الجهات الرسمية لما لهذه التقلبات من ارتباط جوهري بالنشاط الاقتصادي ويكون تأثيرها إما إيجابياً أو سلبياً على ميزان المدفوعات، إذ يرى البعض أن هذه التقلبات لا ترتبط بميزان المدفوعات وهذا غير صحيح لأنه يُبين الوضع والمكانة التي يحتلها البلد اقتصادياً على مستوى العالم، كما إن هناك صلة وثيقة بين التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف وميزان المدفوعات تكون نابعة من أنظمة الصرف السائدة في البلاد وخاصة إذ كان من نوع أنظمة الصرف الحر أو الحر المدار والذي يكون ذات صلة مباشرة بالعملة الصعبة (الدولار) التي تتعامل بها الدولة مع العالم الخارجي، كما أن ميزان المدفوعات يؤثر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ويتأثر بها، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على كمية الصادرات من البلد وكمية الاستيرادات، وفي النهاية فهو يعكس نتيجة مهمة وهي دائنية ومديونة الدولة تجاه العالم الخارجي، لذلك ينبغي العمل على إحداث وتحقيق حالة التوازن الاقتصادي فيه والذي يعد حالة مثالية تسعى جاهدة معظم البلدان إلى تحقيقها.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث عن طريق الأثر الذي تتركه التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات سواء كان في حالة الفائض أو العجز في العراق وخصوصاً في ظل التحولات الاقتصادية التي جرت بعد عام 2003 والانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق، مما يساعد القائمين على وضع السياسات الاقتصادية بتشريع القوانين الفعالة التي تعالج الاختلالات الاقتصادية ومواجهتها بصورة صحيحة.

مشكلة البحث:

تكمّن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي:
ما هي الآثار التي تتركها التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي؟، وما مدى تلك التقلبات التي سوف تنعكس على الاقتصاد العراقي طيلة مدة البحث؟، وهنا يجب أن نقف على أهم العوامل التي تؤثر في ميزان المدفوعات لأنها سوف تقود إلى تشوهات تؤثر على الاقتصاد المحلي ومن ثم وجود مشاكل في الاقتصاد مع العالم الخارجي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك تأثير كبير ومباشر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات في العراق، وهذا ناتج من ادارة سعر الصرف من قبل البنك المركزي واستخدامه كأداة وسيطة لتحقيق الاهداف المرغوبة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الاتي:

1. الوقوف على اهم المفاهيم والنظريات والعوامل المؤثرة في سعر الصرف وميزان المدفوعات.
2. قياس أثر سعر صرف الدولار على الصادرات والاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018).

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي فضلاً عن استخدام الاسلوب الكمي القياسي في بيان الدور الذي تؤثر فيه أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في العراق خلال المدة (2004-2021).

حدود البحث:

1. **الحدود الزمانية:** تتمثل بالمدة الزمنية الممتدة من 2004-2021 لأن هذه المدة شهدت تقلبات كبيرة في أسعار الصرف وكمية الصادرات والاستيرادات كانت ذات تأثير كبير على مستوى الاقتصاد العراقي.
2. **الحدود المكانية:** تختص فقط بمتغيرات البحث داخل الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021 وذلك عن طريق التركيز فقط على أسعار الصرف وكمية الصادرات والاستيرادات في ميزان المدفوعات العراقي.

بعض الدراسات السابقة:

1. دراسة (السباعوي، 2013):

أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات : ايران انموذجاً للمدة 1990-2011

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انقاص قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية من أجل تحسين وضع ميزان المدفوعات فضلاً عن الآثار المتحققة من هذا التخفيض مثل جلب رؤوس الأموال الأجنبية والطلب على الأرصة النقدية وزيادة مستوى التوظيف، وإن هذه السياسة يمكن أن تحافظ على توازن ميزان المدفوعات عن طريق التغيرات التي تجرّوها في سعر الصرف الأجنبي. وأثبتت نتائج هذه الدراسة أن سياسة التخفيض تعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إذا كان هذا التخفيض ضمن السيطرة على العجز وعدم استخدام سياسات مبنية على الانكماش أو التوسع، وأن متغير سعر الصرف معنوي فب معدلات العجز في ميزان المدفوعات مما يعني إمكانية معالجة العجز عن طريق السياسة النقدية، وأوصت الدراسة بإمكانية استخدام السياسة التجارية بوصفها إحدى السياسات الكلية التي تحقق الاستقرار في ميزان المدفوعات.

2. دراسة (كاظم وآخرون، 2018):

مدى فاعلية منهج الاستيعاب في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات العراقي للمدة 1990-2017

تطرقت إلى هذه الدراسة إلى معرفة الاختلال الذي يحدث في ميزان مدفوعات العراق عن طريق تحليله بشكل مفصل، وذلك لأنه يعطي انطباع واضح عن مكونات النشاط الاقتصادي، كما إنه يساعد في الوقوف على أهم نقاط الضعف والقوة لأنها تعد ضرورة مهمة، إذ تم استخدام منهج المرونات (الاستيعاب) من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية يوفر حافزاً لتخفيض أسعار الاستيرادات وزيادة الصادرات وفقاً للكيفية التي يتفاعل بها الاقتصاد مع هذا التخفيض، واستنتجت الدراسة أن هناك ضعف في القاعدة الانتاجية وزيادة التركيز السلبي ويعتمد بالدرجة الأساس على الصادرات النفطية، وأن العراق عانى كثيراً بسبب الحروب وفرض الحصار الاقتصادي أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وتوصي الدراسة بضرورة وضع خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي لان العراق يمتلك مقومات النجاح لتغيير واقعه.

3. دراسة (الدليمي والدليمي، 2020):

العلاقة التبادلية بين المتغيرات النقدية وميزان المدفوعات في العراق للمدة 2004-2018

إذ هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر بعض المتغيرات النقدية (سعر الصرف وسعر الفائدة وعرض النقود) في ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2004-2018 وبيان دورها في إعادة التوازن الية ومدى مساهمتها في تصحيح الاختلال الذي يحصل فيه، وأثبتت نتائج الدراسة بأن سعر الصرف شهد حالة من الاستقرار بعد سنة (2004) نتيجة للدور الفاعل لنافذة بيع العملة مما انعكس إيجاباً في استقرار قيمة الدينار تجاه الدولار الأمريكي والذي ساهم بدوره في استقرار الاستيرادات وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وأوصت الدراسة بضرورة المحافظة على استقرار سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية لأنه القوة الاقتصادية للبلد، وضرورة التنويع الاقتصادي لتفادي الصدمات التي تحدثت في أسعار النفط.

4. دراسة (المولى وآخرون, 2021):

أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق

دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة 2004-2019

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق بوصفه يعتمد كلياً على تغطية الطلب المحلي من الاستيرادات وتريف انتاجه من النفط الخام، إذ أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، وأن زيادة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في ميزان المدفوعات بمقدار (532) وحدة، وأوصت الدراسة بضرورة الوصول إلى حالة التوازن في الانفتاح التجاري وعدم الاعتماد على القطاع النفطي فقط واستثمار الإيرادات النفطية في قطاعات انتاجية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف:

1-1: مفهوم سعر الصرف:

هو قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية في فترة زمنية محددة، الذي تتم من خلاله عملية تبادل عملة بعملة أخرى أي انها اداة التسوية الخاصة بالمعاملات الدولية ف شراء اي لسلعة لا يتم بالعملة المحلية وانما تحديد قيمتها بالنسبة لل عملات الاجنبية (Guillochon & Kawecki, 2016:319).

1-2: أهمية سعر الصرف:

تكمن أهميته عن طريق المساهمة في تنفيذ وتحقيق الأهداف التي تسعى اليها السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخلياً وخارجياً، اذ يتمثل الاستقرار داخلياً في (استقرار الأسعار المحلية)، وتحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول، أما الاستقرار خارجياً فهو المحافظة على التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يكون من خلال المعاملات التجارية مع العالم الخارجي (العيساوي، 2014: 270).

نستنتج من ذلك أن له دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي الخارجي لأي بلد، وبغض النظر عن نوع هذا النشاط استثمارياً كان أم تجارياً، فهو حلقة الوصل بين البلد المعني والعالم الخارجي ضمن مجال التعاملات الاقتصادية، ويضاف إلى ذلك أن سعر الصرف يُعد مؤشراً مهماً لتنافسية البلد.

1-3: نظريات سعر الصرف:

من النظريات التي تناولت سعر الصرف هي:

1-3-1- نظرية تعادل القوة الشرائية:

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها عندما اثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الامر الذي ادى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.

وكانت هناك محاولات من قبل أحد العلماء الاقتصاديين السويدي (البروفيسور جوستاف) إذ عمد إلى أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الاخرى بخلاف اساس الذهب وقد خرج

بنظريته تعادل القوة الشرائية والتي تقوم على مبدأ أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى (الصادق، 1997: 129)، أي يجب أن نكون قادرين على شراء نفس السلة من السلع في أي دولة مقابل نفس المقدار من العملة

وللنظرية صورتين هما: (هالوود ماكدونال، 2007: 214)

1-3-1-1 الصورة المطلقة للنظرية:

تستند على أنه في ظل نظام سعر الصرف حر فإن سعر صرف التعادل بين عملة بلد فإنه مساوي للنسبة بين مستوى الأسعار للدولتين وبالتالي:

$$E_o = \frac{P_H}{P_F} \dots\dots\dots(1-1)$$

إذ أن:

E_o : سعر صرف العملة الأجنبية مقابل سعر صرف العملة المحلية.

P_H : الرقم القياسي للأسعار في البلد المحلي.

P_F : الرقم القياسي للأسعار في البلد الأجنبي.

معنى ذلك أن كل وحدة من العملة المحلية يستلزم أن يكون لها نفس القدرة الشرائية في جميع دول العالم، وهذا النموذج يعتمد على ما يسمى بـ(قانون السعر الواحد)، بمعنى آخر أن انسياب التجارة الدولية الحرة سيؤدي إلى تساوي أسعار السلع في أماكن العالم المختلفة (الشقيري وآخرون، 2008: 99)، فمثلاً أن وحدة من سلعة ما تباع في بريطانيا بـ(10) جنيه استرليني وتباع (نفس السلعة) في أمريكا بـ(17) دولار فإن سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه الاسترليني يساوي (1.7) دولار لكل جنيه (17/10=1.7 دولار).

1-3-1-2 الصورة النسبية للنظرية:

تعتمد هذه النظرية على التغييرات في المستوى العام للأسعار أي معدلات التضخم، ولا تعتمد على مستوى الأسعار نفسها، وهذا يقضي إلى أن سعر الصرف بين عملة بلدين يجب أن يتعدل كي يعكس التغييرات في مستوى الأسعار بين البلدين، أن استخدام التغير في مستويات الأسعار يظهر الحاجة إلى تحديد سنة معينة (سنة أساس)، وعندما تُعتمد مدتين زمنيتين مختلفتين هذا يعتمد على وجود معدلات مختلفة من التضخم سوف تؤثر أيضاً في تحديد لسعر الصرف.

إذ إن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوماً بالعملة المحلية ومستوى الأسعار العالمية مقدراً بالعملة الأجنبية خلال فترتين زمنيتين مختلفتين مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات معدلات التضخم في كلا البلدين (العامري، 2010: 151)، فإذا افترضنا C_{co} هو سعر الصرف الانفي في الزمن (0)، CC_1 هو سعر الصرف الحالي المتوقع في الزمن (1)، IF مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي، ID مؤشر الأسعار الداخلي يمكن الحصول على نظرية تعادل القوة الشرائية من خلال الصيغة التالية للمعادلة:

$$CC_1 / C_{co} = ID / IF \dots\dots\dots(1-2)$$

ويمكن التعبير عن نظرية تعادل القوة الشرائية باستعمال معدلات التضخم كما يلي: (المريم،

2012: 33)

$$1 \pm C = \frac{1-DF}{1-De} \dots (1-3)$$

اذ ان C يمثل ارتفاع او انخفاض سعر صرف العملة الاجنبية.
 De: معدل التضخم المحلي، Df: معدل التضخم الخارجي.
 وقد اختبرت هذه النظرية وتبين أنها ذات دلالة في الأجل الطويل أكثر منها في الأجل القصير، كما ان العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الاموال الدولية أقل استجابة لهذه النظرية، ولذلك كان لها أهمية كبيرة في تحديد سعر الصرف وما زالت محل اهتمام الباحثين (هالوود، ماكدونال، 2007: 210-220).

1-3-2- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية فإن المستثمر لا يستطيع الحصول على عوائد مجزية في الخارج مقارنة مع العوائد التي يمكن أن يحصل عليها من الأوق المحلية، عندما يقوم بتوظيف أمواله في الخارج، وذلك ناتج عن أن سعر الفائدة السائد في الاسواق المحلية هو أعلى من تلك السائد في الأسواق الخارجية، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفرق بين سعر الصرف الأنّي وسعر الصرف الأجل، وتتم وفق التالي:

يمكن للمستثمر توظيف أموالهم (M) في السوق المحلي لمدة عام على سبيل المثال، ويحصل مقابل هذا التوظيف على (1+ID) M ووفقاً لهذه النظرية يجب ان يكون هذا المبلغ مساوياً للمبلغ المتحصل عليه إذ تم تحويل هذه الاموال إلى عملات صعبة بسعر الصرف الحالي وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة IE ومن ثم بيعها للحصول مجدداً على المبلغ بالعملة المحلية، ونستطيع أن نعبر عنها من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$M(1+ID) = \frac{M}{CC} (1+IE) \times C \dots (1-4)$$

إذ أن:

CC: وتمثل سعر الصرف الحالي (نقداً).

CT: وتمثل سعر الصرف في الأجل.

IE: وتعبر عن معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

ID: وتعبر عن معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+ID}{1+IE} \dots (1-5)$$

وبطرح الواحد الصحيح من طرفي المعادلة اعلاه نحصل على:

$$\frac{CT-CC}{CC} = \frac{ID-IE}{1+IE} \dots (1-6)$$

وإذا كانت IE صغيرة جداً تكتب (3) كما يلي:

$$ID-IE = \frac{CT-CC}{CC}$$

وهذه النظرية تسمح بربط السوق النقدي المحلي بالأسواق العالمية لسعر الصرف (قدي،

2006: 121).

1-3-3- نظرية كفاءة السوق:

يقصد بهذه النظرية أن جميع المعلومات عن التقدير المستقبلي للأسعار تكون متاحة للجميع، والمتعاملين في السوق يستطيعون الوصول إلى المعلومات الاقتصادية سواء كانت الحالية أم السابقة مثل (إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، معدل التضخم)، ويتم تحديد سعر الصرف المتوقع بتوافر مبدأ العقلانية للمتعاملين في هذه السوق، وأية معلومات جديدة ذات تأثير في سعر

الصراف الحالي أو الآجل، ويكون سعر الصراف المتوقع في ظل سوق الصراف ذو كفاءة لسعر الصراف الآجل لنفس فترة الاستحقاق كما يلي:

$$(E_{(t+1)} - E_t) / E_t = (E_a - E_t) = i - i^* \dots (1-7)$$

وفي ظل كفاءة السوق يصبح:

$$E_a = E_{(t+1)} \dots (1-8)$$

إذ أن:

E_a : يعبر عن سعر الصراف الآجل.

$E^*_{(t+1)}$: يعبر عن سعر الصراف المتوقع.

i : يعبر عن سعر الفائدة المحلي.

I : يعبر عن سعر الفائدة الاجنبي.

من الانتقادات التي واجهتها هذه النظرية ان هناك جدل حول ما اذا كانت اسواق الصراف الحالية تتمتع بالكفاءة (فاطمة الزهراء، 2010: 100).

1-3-4- نظريات أخرى:

بالإضافة إلى النظريات السابقة المفسرة لسعر الصراف، هناك عدة نظريات أخرى نذكرها باختصار فيما يلي:

1-3-4-1- نظرية الأرصدية:

تستند على أن أساس سعر الصراف لعملة بلد ما والذي يتبع نظام الصراف المرن ويتحدد بالاعتماد على حالة ميزان المدفوعات، فإذا حقق رصيد سالب معنى ذلك ارتفاع الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاض في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس في حالة الفائض، ويستدل البعض على صحة هذه النظرية عن طريق التجربة التي عاشتها ألمانيا مع المارك أثناء الحرب العالمية الأولى، فبالرغم الزيادة المعقولة في كمية النقود المتداولة والسرعة في تداولها فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية انخفاضاً والسبب هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات (زكي، 2004: 48).

1-3-4-2- نظرية أثر فيشر الدولية:

ومبدأ هذه النظرية هو ان الفرق في مستوى الفائدة بين البلد المحلي والبلد الاجنبي تؤدي إلى تغير سعر الصراف لهذين البلدين بنفس المقدار، والتغير المتوقع في أسعار الفوائد بين بلدين يجب ان ينعكس في سعر صرف بين عمليتي هذين البلدين (الشقيري وآخرون، 2008: 101).

1-3-4-3- نظرية توازن حقيبة الاوراق المالية:

يعتبر الطلب على النقود طلباً مشتقاً من الطلب على الاصول المالية وليس الطلب على العملة، لذلك فإذا ازداد الطلب على أي نوع من الاصول في احدى الدول يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة، ودائماً ما يحدث ذلك عندما يكون نوع معين من الاصول مرغوب به من قبل المستثمرين، ونظراً لتقلب أسعار الصراف فإنه من الصعب تحديد او التنبؤ لكل العوامل المؤثرة على أسعار الفائدة، ولأن أسواق السلع تتأقلم بشكل أبطأ من أسواق رأس المال فيمكن أن نفترض أن العملات تتأثر بأسواق رأس المال في الأجل القصير وأسواق السلع تتأثر في الاجل الطويل (فاطمة الزهراء، 2010: 104).

4-4-3-1- النظرية الكمية:

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بالسلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيمة الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.

المحور الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لميزان المدفوعات:

1-2- مفهوم ميزان المدفوعات:

عرفه صندوق النقد الدولي بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول احصائيات مدة زمنية معينة للتغير في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم، وعليه نستخلص أن ميزان المدفوعات لأي دولة هو عبارة عن سجل يحتوي على كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع دول العالم الخارجي (Francois coulombet Jean Longatte, 2013:219)، ويرى الباحث أن ميزان المدفوعات وهو سجل محاسبي، منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

2-2- أهمية ميزان المدفوعات:

يعد من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في رسم السياسة الاقتصادية، وما زاد في أهمية هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، وتعكس بياناته دلالة خاصة تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن المدة الزمنية التي تعطيها دراسة البيانات، وإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية يُعد في حد ذاتها طبيعة حيوية لاقتصاد البلد. تعكس بياناته دلالة خاصة تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن المدة الزمنية التي تعطيها دراسة البيانات، وإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية يُعد في حد ذاتها طبيعة حيوية لاقتصاد البلد بسبب ما يلي: (السريتي، 2008، 228-230)

1-2-2- يعكس قوة الاقتصاد المحلي:

إن تركيبة المعاملات الاقتصادية تعكس قوة الاقتصاد المحلي وقابليته ودرجة التكيف مع المتغيرات التي تؤثر في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس صورته عن حجم وهيكل الصادرات والواردات والعوامل التي تؤثر عليها مثل (حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف وغيرها).

2-2-2- يبين القوى المحددة لسعر الصرف:

يعكس ميزان المدفوعات قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، وأيضاً يوضح أثر السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة على هيكل التجارة الخارجية عن طريق حجم سلع التبادل وأنواعها،

الشيء الذي يعمل على معرفة ومتابعة مدى تطور البنيان الاقتصادية للدولة ونتائج السياسة الاقتصادية.

2-2-3- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقة الاقتصادية الخارجية للدولة:

يُمثل أدائه ميزة تساعد السلطة العامة للدولة على وضع استراتيجية مدروسة وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة مع العالم الخارجي بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من ناحية الجوانب السلعية والجغرافية وكذلك أيضاً عند وضع السياسة المالية والسياسة النقدية، وتعد المعلومات التي يتضمنها ضرورية لكل من (البنوك والمؤسسات والأشخاص) في مجال التمويل والتجارة الخارجية.

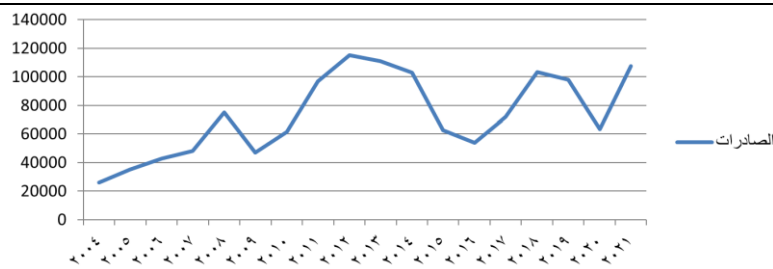
2-2-4- يقيس الوضع الخارجي للدولة:

إذ إن المعاملات الاقتصادية للدولة والتي تربطه مع العامل الخارجي هي نتيجة الاندماج في الاقتصاد الخارجي، وبذلك تعكس وضع التجارة الخارجية للدولة.

المحور الثالث: تحليل مسار التقلبات في أسعار الصرف وتطور الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة 2021-2004:

3-1- تحليل مسار سعر الصرف الرسمي في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004):

يُعد متغير سعر الصرف واحد من المتغيرات الاقتصادية المهمة لما له من تأثير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وشهد العراق بعد سنة (2003) تغيرات عديدة في النظام السياسي والاقتصادية، وبعد حصول البنك المركزي العراق على استقلاله وفق قانون (56) لسنة (2004) أصبح بمثابة مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ السياسة النقدية وحصل على الصلاحية الكاملة في رسمها وتوجه العراق نحو اقتصاد السوق، وكان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو سعر الصرف للدينار العراقي كونه وسيطاً للسيطرة على معدلات التضخم، إذ يظهر من بيانات الشكل (1) أن سعر الصرف سنة (2004) بلغ (1460) دينار/دولار ومن ثم ارتفع في سنة (2006) ليصل إلى (1391) دينار / دولار وهذا بسبب الانفتاح التجاري للعراق على العالم الخارجي مما أدى إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية.



الشكل (1) مسار سعر الصرف الرسمي في العراق للمدة (2021-2004)

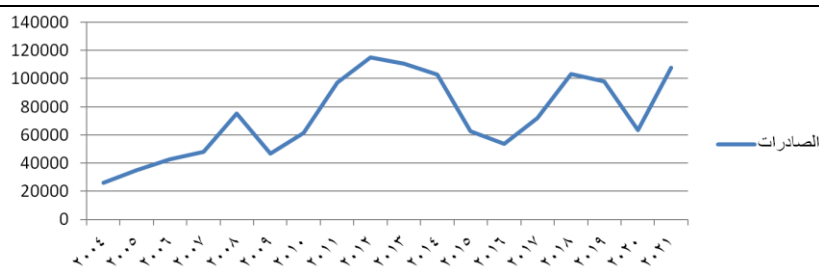
المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية (2021-2004).

وشهدت السنوات (2007-2013) استقرار في سعر الصرف الرسمي إذ كان ما بين (1217-1166) دينار / دولار نتيجة الاستقرار في الوضع الأمني وسياسة الإصلاح التي اتبعتها من

خلال دعم الدينار العراقي في مزاد العملة اليومي وطرح كميات كبيرة من العملة الاجنبية في السوق، أما السنوات (2014-2019) فقد شهدت ارتفاع سعر الصرف اذ بلغ (1182-1188) دينار / دولار نتيجة الاوضاع التي شهدتها العراق في هذه الفترة وزيادة الانفاق العسكري في الحرب على داعش وتراجع أسعار النفط في السوق العالمية، أما السنوات (2020-2021) فقد شهدت ارتفاع كبيراً في سعر الصرف نتيجة قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة تجاه الدولار في أواخر سنة (2020) لتعويض العجز الذي حصل في الموازنة بسبب جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط في السوق العالمية بشكل كبير إذ بلغ سعر الصرف (1245-1304) دينار/ دولار.

3-2- تحليل مسار تطور الاستيرادات في العراق للمدة (2021-2004):

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانه مهمة في الاقتصاد العراقي من خلال تحديد أبعاد ومسار التنمية الاقتصادية، إذ تساهم الاستيرادات في الحصول على السلع الاستثمارية التي تساهم برفع معدل النمو الاقتصادي، لكن المتتبع لحالة الاستيرادات في العراق يرى أن السلع الاستهلاكية تهيمن على الحيز الأكبر من كمية الاستيرادات نتيجة ضعف الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على سد النقص الحاصل في الطلب المحلي، ويظهر الشكل (2) أنه في سنة (2004) إرتفعت كمية الاستيرادات إلى (31100) مليون دولار وقدد حقق الميزان التجاري في هذه السنة عجزاً مقداره (5105) مليون دولار نتيجة رفع الحظر الذي كان مفروض على العراق، واستمرت كمية الاستيرادات بالارتفاع والانخفاض طيلة السنوات (2005-2009) اذ سجلت سنة (2009) عجزاً في الميزان التجاري مقداره (2467) مليون دولار نتيجة الازمة المالية العالمية التي حدثت اواخر سنة (2008)، واستمرت الاستيرادات بالارتفاع التدريجي للسنوات (2010-2013) فقد حقق الميزان التجاري فائضاً نتيجة تحسن الاوضاع في البلاد إذ بلغت الاستيرادات في سنة (2012) ما مقداره (72015) مليون دولار وفائض في الميزان التجاري بلغ (43018) مليون دولار نتيجة تحسن الوضع الأمني وزيادة إقبال المستثمرين على العراق، أما السنوات (2014-2017) فقد تراجعت كمية الاستيرادات وبلغت أدنى مستوى لها سنة (2016) وبلغت قيمتها (44573) مليون دولار نتيجة تزايد النفقات العسكرية للحرب على عصابات داعش الارهابية والتدمير الكامل للبنية التحتية، فيما شهدت السنوات (2020-2021) تراجع كمية الاستيرادات نتيجة التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي والركود الذي حدث بسبب جائحة كورونا اذ بلغ (60167-65065) مليون دولار على التوالي وحقت عجزاً في سنة (2020) مقداره (1785) مليون دولار.

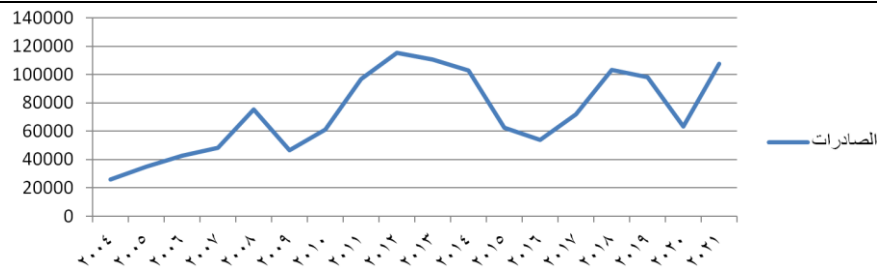


الشكل (2) مسار تطور الاستيرادات في العراق للمدة (2021-2004)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية (2021-2004).

3-3- تحليل مسار تطور الصادرات في العراق للمدة (2004-2021):

يحتل القطاع النفطي المكانة المهمة في الصادرات العراقية إذ يعتمد العراق بنسبة كبيرة في الحصول على الإيرادات من تصدير النفط الخام والتي تشكل أكثر من (95%) من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، إذ ارتفعت كمية الصادرات في سنة (2004) نتيجة رفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض على العراق وبلغت كمية الصادرات (26002) مليون دولار واستمرت بالارتفاع إلى سنة (2009)، إذ تراجعت كمية الصادرات نتيجة الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط في السوق العالمية وبلغت (46724) مليون دولار، لكن عاودت الارتفاع في السنوات (2010-2014) بسبب الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي شهد العراق وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، إذ سجلت سنة (2012) أعلى معدل لصادرات وبلغ (115123) مليون دولار وبمقدار فائض في الميزان التجاري مقداره (43018) مليون دولار، ولكن تراجعت كمية الصادرات في السنوات (2015-2017)، إذ بلغت (62427، 53811-72006) مليون دولار على التوالي، فيما سجلت سنة (2021) ارتفاع في كمية الصادرات إذ بلغت (107588) بعد انحسار جائحة كورونا وعودة النشاط الاقتصادي العالمي إلى وضعه السابقة وارتفاع عمليات التجارة الخارجية بين الدول.



الشكل (3) مسار تطور الصادرات في العراق للمدة (2004-2021)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية (2004-2021).

المحور الثالث: قياس أثر التقلبات في أسعار الصرف الصرف على ميزان المدفوعات في

العراق للمدة 2004-2021:

3-1- مفهوم استقرار السلسلة الزمنية:

إن استقرار السلسلة الزمنية يعني عدم تغير مستوياتها عبر الزمن، وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا توافرت فيها الشروط الآتية: (William,2003:612)

3-1-1 ثبات متوسط القيم عبر الزمن:

$$E(y_t) = u \dots\dots\dots (3-1)$$

3-1-2 ثبات التباين عبر الزمن:

$$\text{Var}(Y_t) = E(Y_t - U)^2 = \sigma^2 \dots\dots\dots (3-2)$$

3-1-3- أن يكون التغاير (covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير.

$$\text{cov}(y_t, y_{t-k}) = (y_{t-k} - u) = y_k \dots \dots (3-3)$$

إذ أن:

u : الوسط الحسابي.

σ^2 : التباين.

Y_k : معامل التغير.

3-2 اختبارات جذر الوحدة The unit Root Tests

إن من أهم الاختبارات التي تستعمل في اختبار جذر الوحدة ما يأتي:

3-2-1 اختبار ديكي - فولر البسيط Dickey-Foller test

هو من أبسط وأكثر الاختبارات المستخدمة على نطاق واسع تم تطويره من قبل (ديكي وفولر) عام (1979) ويرمز له DF، ويتم هذا الاختبار عن طريق المعادلات الآتية: (Gujarati,2004:815)

3-2-1-1 بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام:

$$\Delta y_t = \partial y_t - 1 + u \dots \dots (3-4)$$

3-2-1-2 وجود حد ثابت:

$$\Delta y_t = B_1 + \partial y_t - 1 + ut \dots \dots (3-5)$$

3-2-1-3 وجود حد ثابت واتجاه عام:

$$\Delta y_t = B_1 + B_2 t + \partial y_t - 1 + ut \dots \dots (3-6)$$

ويتم اختبار فرضية العدم ($H_0: B = 0$) وهذا يعني ان السلسلة الزمنية للمتغير قيد الدراسة غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة، في حين ان الفرض البديل هو ($H_1: B < 1$)، وهذا يعني ان السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة، ويتم قبول فرضية العدم عندما تكون قيمة (t) المقدرة المطلقة للمعلمة اقل من القيمة الجدولية (الدرجة)، أي عندما تكون قيمتها غير معنوية احصائياً، وهذا يعني ان السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة غير مستقرة في مستواها الاصلي، وبالتالي نقول ان السلسلة الزمنية غير مستقرة من الدرجة I(0) وتحتوي على جذر الوحدة، وفي مثل هذه الحالة غالباً ما يتم اخذ فرقها الاول أو الثاني فاذا كانت قيمة (t) المقدرة اكبر من الجدولية عندئذ تكون السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الاول I(1) أو الثاني I(2) أما اذا كانت نتائج الاختبار تشير إلى ان السلسلة الزمنية مستقرة (أي t المقدرة اكبر من الجدولية) في مستواها الاصلي فأننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة (عطية، 2004: 658).

3-2-2 اختبار ديكي - فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller Test

يعد نسخة مطورة من اختبار ديكي فولر البسيط ويستخدم في نماذج السلاسل الزمنية الكبيرة والمعقدة، ونتيجة للانتقاد الذي تعرض له اختبار ديكي - فولر البسيط فقد قاما بتطويره عام (1981) واطلق عليه اختبار ديكي فولر الموسع ويرمز له (ADF)، إذ طوروا ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة وتحتوي معادلة الانحدار الاولى على الحد الثابت والاتجاه العام، في حين تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط، اما المعادلة الثالثة فهي بدون الحد الثابت والاتجاه العام (الصفراوي ويحيى، 2008: 18)، إذ يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع على ثلاث صيغ يمكن استخدامها في هذا الاختبار وهي: (عطية، 2004: 658-661)

الصيغة:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \sum p_j \Delta y_{t-j} + E_t \dots (3-7)$$

وبلاحظ على هذه الصيغة انها لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني وتتمثل الفروض في هذه الحالة في الاتي:

فرضية العدم: $p=1$ or $\lambda = 0$

الفرضية البديل: $p < 1$ or $\lambda < 0$

إذ يتم ادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (k) في المعادلة (5) حتى تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي معبراً عنها بإحصائية ديرين واتسن (DW) وبعد تقدير الصيغة السابقة يتم حساب الاحصائية (t) باستخدام الصيغة الاتية:

$$t^* = \frac{\hat{\lambda}}{s\hat{\lambda}} \dots (3-8)$$

الصيغة الثانية:

إذ يكمن اختلاف هذه الصيغة عن الصيغة الاولى في كونها تحتوي على حد ثابت.

$$\Delta y_t = a + \lambda y_{t-1} + \sum p_j \Delta y_{t-j} + E_t \dots (3-9)$$

وتتمثل الفروض المراد اختبارها في هذه الحالة في:

فرضية العدم: $H_0: \lambda = 0$ or $p = 1 : a = 0$

فرضية البديل: $H_i: \lambda < 0$ or $p < 1 : a \neq 0$

وحتى يتم الاختبار يتعين حساب الصيغة الاتية:

$$\hat{t}a^* = \frac{\hat{a}}{s\hat{a}} \dots (3-10)$$

ثم يتعين استخراج القيمة الحرجة من خلال جداول معدة خصيصاً لهذا الغرض من قبل الباحثين على ان تتم المقارنة بين القيمة المحسوبة والجدولية .

الصيغة الثالثة:

تتضمن هذه الصيغة حداً ثابتاً واتجاهاً زمنياً .

$$\Delta y_t = a + Bt + \lambda y_{t-1} + \sum p_j \Delta y_{t-j} + E_t \dots (3-11)$$

وتتمثل الفروض المراد اختبارها في:

فرضية العدم: $H_0: \lambda = 0$ or $p = 1$ $a = 0$ $B = 0$

فرضية البديل: $H_i: \lambda < 0$ or $p < 1$ $a \neq 0$ $B \neq 0$

ثم يتم حساب قيم (t) المحسوبة للمعاملات المختلفة على النحو الآتي:

$$ta^* = \frac{\hat{a}}{s} \dots (3-12)$$

$$tB^* = \frac{\hat{B}}{s\hat{B}} \dots (3-13)$$

ويتم الحصول على القيم الحرجة لهذه المعاملات من خلال جداول خاصة معدة من قبل (DF).

3-2-3- اختبار فيليبس بيرون Phillips-perron Test:

أوجد هذا الاختبار من قبل فيليبس - بيرون عام (1988) إذ يفترض طريقة غير معلمية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة لصيغة ديكي - فولر البسيط (Verbeek,2004:273)

ويمكن حسابة وفق الصيغة التالية: (Phillips & Perron,1988:340)

$$su2 = T-1 \sum_{t=1}^T tT = 1 u2t + 2T - 1 \sum_{t=1}^T \frac{L}{S} = t \sum_{t=1}^T tT = s + 1 utut - s \dots \dots (3 - 14)$$

إذ يعد اختبار فيليبس بيرون من أشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقرار السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها، ويختلف اختبار فيليبس بيرون عن اختبار ديكي فولر الموسع بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، واختبار فيليبس - بيرون يعتمد تقديره على معادلة ديكي فولر البسيط نفسها عدا الصيغة الأولى بدون حد ثابت واتجاه زمني، إلا أنه يختلف عن اختبار ديكي فولر البسيط في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأعلى فضلاً عن عدم التجانس، إذ يقوم بعملية تصحيح غير معلمية وهذا فرقه عن اختبار (ADF) إذ أن اختبار (ADF) هي طريقه مصلحية (non parametric) لإحصائية (t) للمعلمة (λ) في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي، في حين أن اختبار ديكي فولر البسيط يواجه مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلمية من خلال اضافة حدود الفروق المبطة للمتغير على يمين المعادلة، ويتطلب اختبار فيليبس - بيرون تقدير المعادلة التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

$$\Delta yt = \mu + \lambda yt - 1 + Et \dots \dots (3 - 15)$$

إذ يتم تقدير تباين الخطأ كما يأتي:

$$S2 = T-1 \sum_{t=1}^T tT = 1 u2t + 2T - 1 \sum_{t=1}^T \frac{L}{S} = 1 \sum_{t=1}^T tT = s + 1 utus \dots \dots (3-16)$$

إذ أن:

T تتمثل حجم العينة، L: عامل الابطاء.

وباستعمال اختبار (t*) لقيمة (λ) يتم اختبار فرضية العدم بعدم استقرار السلسلة الزمنية في مستوياتها (H0: λ < 0) مقابل فرضية البديل باستقرار السلسلة الزمنية (H1: λ > 0) وعندما تكون قيمة (λ) معنوية فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديل التي تقضي باستقرار السلسلة الزمنية.

3-2-4- اختبار جوهانسن جوسيلوس Johansen Juselius Test:

وتمكن هذا الاختبار الذي طور من قبل جوهانسن عام (1988) وجوهانسن وجوسيلوس عام (1990) من تلافي عيوب اختبار انجل وجرانجر في كونه يتلاءم مع العينات الصغيرة، فضلاً عن تناسبه مع العلاقات التي تحوي أكثر من متغيرين والأهم من ذلك أنه يحدد فيما إذا كان هناك أكثر من متجه للتكامل المشترك (داغر وعاشور، 2014: 224) ولمعرفة اتجاهات التكامل يتم استخدام اختبارين احصائيين هما: (Johansen & Jtiselius,1990:169-200)

3-2-4-1- اختبار الأثر (Trace Test):

ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\lambda \text{ trace} = -T \sum_{t=r+1}^n \text{Log} (\lambda_j) \dots (3-17)$$

إذ تنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي (r) أي ان عدد هذه المتجهات يقل او يساوي (r).

3-2-4-2- اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test max:

ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\lambda \text{ Max} = -T \log(1 - \lambda_i) \dots (3-18)$$

إذ يتم اختبار فرضية العدم فعدد متجهات التكامل المشترك تساوي (r) مقابل الفرضية البديلة (r+1).

3-3- اختبار العلاقة السببية:

3-3-1- سببية جرانجر:

يعرف جرانجر العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد على ان التغير في القيم (Xt) الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر أي ان التغير في قيم ويتضمن اختبار جرانجر للسببية Yt مثلاً "الحالية والماضية يسبب التغير في قيم تقدير نموذج انحدار ذاتي:

$$Y_t = \delta^0 + \sum_{i=1}^p \delta_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^q \delta_j X_{t-j} + U_t \dots (3-19)$$

$$X_t = a^0 + \sum_{i=1}^n a_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^m B_j X_{t-j} + V_t \dots (3-20)$$

حيث ان بتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي صفر ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة. للتعرف على (F) ويتطلب اختبار السببية اجراء اختبار (ols) المربعات الصغرى المحسوبة (F) معنوية معاملات القيم الحالية والسابقة، فإذا كانت فأن ذلك يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة (F) اصغر من القيمة الحرجة لوجود علاقة سببية.

3-3-2- نتائج اختبار ديكي فولر (ADF):

توضح نتائج اختبار ديكي فولر في الجدول (1) ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها جاءت غير مستقرة إذ كانت قيمة تاو المحتسبة اقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (10% و 5% و 1%) على التوالي وفي جميع الصيغ مع معامل التقاطع ومع معامل التقاطع والاتجاه وبدون معامل التقاطع والاتجاه، بالمقابل اثبتت النتائج استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الاول لجميع متغيرات الدراسة حيث استقرت السلاسل الزمنية بعد اخذ الفرق الاول ولهذا يمكن القول بأن السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى I(1).

الجدول (1) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حسب طريقة ديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
		EM	EX	EXG
With Constant	t-Statistic	-0.8747	-2.687	-12.0655
	Prob.	0.759	0.1043	0
		n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0921	-2.7191	-1.0815
	Prob.	0.4986	0.2476	0.8872
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5323	-2.0719	-1.0455
	Prob.	0.8159	0.0413	0.2495
		n0	**	n0
At First Difference				
		d(EM)	d(EX)	d(EXG)
With Constant	t-Statistic	-4.2442	-5.3295	-2.418
	Prob.	0.0093	0.0019	0.1587
		***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0354	-5.3965	-3.8597
	Prob.	0.0437	0.0071	0.0608
		**	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5438	-5.6178	-2.3555
	Prob.	0.0023	0.0001	0.0239
		***	***	**
Notes: a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي EViews12.

3-3-3- نتائج اختبار فليبس بيرون (P.P):

لقد اكد اختبار فليبس بيرون (P.P) نتائج اختبار دوكي فولر (ADF) حيث اظهرت نتائج الجدول (2) أن قيمة تاو المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (10% و 5% و 1%) على التوالي وفي جميع الحالات مع معامل التقاطع ومع معامل التقاطع والاتجاه وبدون معامل التقاطع والاتجاه ولجميع متغيرات الدراسة في المستوى الاصلي للبيانات هذا من جهة، ومن جهة اخرى اوضحت نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة حيث استقرت السلاسل الزمنية بعد اخذ الفرق الأول ولهذا يمكن القول بان السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى I(1) وحسب اختبار فليبس بيرون.

الجدول (2) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حسب طريقة فليبيس بيرون

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
		EM	EX	EXG
With Constant	t-Statistic	-0.7425	-2.6665	-1.7238
	Prob.	0.7986	0.1077	0.3959
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0984	-2.6833	-0.7991
	Prob.	0.4954	0.2585	0.9342
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5901	-1.9966	-1.0455
	Prob.	0.8292	0.0479	0.2495
		n0	**	n0
At First Difference				
		d(EM)	d(EX)	d(EXG)
With Constant	t-Statistic	-4.2283	-5.7264	-2.418
	Prob.	0.0096	0.0011	0.1587
		***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0354	-11.4543	-3.012
	Prob.	0.0437	0.0001	0.1729
		**	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5484	-6.0575	-2.3555
	Prob.	0.0022	0	0.0239
		***	***	**
Notes: a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي EViews12.

3-3-4 نتائج اختبار السببية:

أكدت نتائج اختبار سببية كرانجر في الجدول (3) بأن هناك علاقة سببية واحدة تتجه من سعر الصرف باتجاه الاستيرادات، كما ان لا توجد علاقة تتجه من سعر الصرف باتجاه الصادرات وهذا يعود إلى هيكل صادرات العراق اذ ان معظمها صادرات نفطية التي لا تعتمد على سعر الصرف ، من جانب اخر لم يكن هناك علاقة سببية تتجه من الصادرات والاستيرادات باتجاه سعر الصرف وهذا ما ينطبق مع واقع نظام الصرف المطبق في العراق حيث ان سعر الصرف في العراق مدار من قبل السلطات النقدية ولا تسمح بانتقال أي اثر على سعر الصرف باستخدام المزايدات اليومية لتحاظ على سعر الصرف ضمن حدود مرسومة مسبقاً.

الجدول (3) نتائج اختبار كرانجر للسببية

الاتجاه العلاقة	قيم التخلّف الزمني	إحصائية F	الاحتمالية
سعر الصرف ← الاستيرادات	1	3.5671	0.0915
سعر الصرف ← الاستيرادات	2	3.03328	0.1229
لاستيرادات ← سعر الصرف	1	0.73016	0.415
لاستيرادات ← سعر الصرف	2	0.06009	0.9422
سعر الصرف ← الصادرات	1	0.0398	0.8463
سعر الصرف ← الصادرات	2	1.75124	0.2517
الصادرات ← سعر الصرف	1	0.09256	0.7679
الصادرات ← سعر الصرف	2	0.1652	0.8515

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي EViews12.

3-3-5- نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:

3-3-5-1 اختبار علاقة الاستيرادات وسعر الصرف في العراق للمدة (2021-2004):

يتبين من خلال نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك والموضحة في اختبار الاثر في الجدول (4) واختبار القيم العظمى في الجدول (5) بأن هناك علاقة طويلة الامد واحدة وهذا ما يعزز نتائج العلاقة السببية التي اظهرتها نتائج اختبار كرانجر للسببية، ليتسنى لنا الحكم القاطع بأن هناك علاقة سببية طويلة الاجل تتجه من سعر الصرف إلى الاستيرادات وهو ما ينطبق مع واقع الاقتصاد العراقي والذي يعتمد بشكل شبه كلي على استهلاك السلع والخدمات المستوردة.

الجدول (4) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للعلاقة بين الاستيرادات وسعر الصرف (اختبار الاثر)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.998891	70.48193	15.49471	0
At most 1	0.216155	2.435434	3.841466	0.1186
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي EViews12.

الجدول (5) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للعلاقة بين الاستيرادات وسعر الصرف (اختبار القيم العظمى)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.998891	68.0465	14.2646	0
At most 1	0.216155	2.435434	3.841466	0.1186
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي EViews12.

3-3-5-2 اختبار علاقة الصادرات بسعر الصرف في العراق للمدة (2021-2004):

يظهر كل من الجدول (6) والجدول (7) اختبار الاثر واختبار القيم العظمى للعلاقة بين الصادرات وسعر الصرف وقد كانت هناك علاقة واحدة فقط وحسب ما اكده كلا الاختبارين وهذا ما يتناقض مع اختبار سببية كرانجر التي لم تظهر اي علاقة وبما ان اختبار التكامل المشترك اكثر تطوراً من اختبار سببية كرانجر فسنقبل هذه النتيجة وان الصادرات النفطية التي تؤثر على العوائد النفطية المستلمة بالعملة الصعبة (الدولار) فان ذلك سيؤثر بشكل غير مباشر على سعر الصرف لان الدولة سوف تعرض عملة اجنبية بشكل اكبر وما على السلطات النقدية سوى الاستجابة لهذا العرض وبذلك فان هذا سيؤدي إلى تغيرات في سوق الصرف الاجنبي.

الجدول (6) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للعلاقة بين الصادرات وسعر الصرف (اختبار الاثر)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.99471	55.664	15.49471	0
At most 1	0.277046	3.244103	3.841466	0.0717
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي EViews12.

الجدول (7) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للعلاقة بين الاستيرادات وسعر الصرف
 (اختبار القيم العظمى)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.99471	52.4199	14.2646	0
At most 1	0.277046	3.244103	3.841466	0.0717
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي EViews12.

الاستنتاجات:

1. أثبتت نتائج البحث صحة الفرضية القائلة أن التقلبات في أسعار الصرف ذات تأثير على ميزان المدفوعات حيث كان له دور فعال في إحداث حالة العجز أو الفائض ومعالجة الاختلال الذي يحصل فيه، وأن الاستقرار الاقتصادي هو مهم للبلد لأنه انعكاس لاستقرار سعر صرف العملة وهو أداة ربط بين العملات الأجنبية والعملة المحلية.
2. شهدت أسعار الصرف استقراراً واضحاً بعد سنة 2004 بسبب الدور الإيجابي لنافذة بيع العملة والذي انعكس بصورة ايجابية في رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، ويظهر ذلك من خلال سياسة سعر الصرف الثابت والتعويم المدار من قبل البنك المركزي.
3. إن العراق يعاني من ضعف في الجهاز الانتاجي وغير قادر على تلبية طلب السوق من السلع الاستهلاكية إذ نجد أن هناك نمواً مطرداً للسلع الاستهلاكية التي تحتل حيزاً كبيراً من كمية السلع المستوردة طيلة مدة البحث.
4. أثبتت نتائج التحليل أن النفط الخام يحتل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات وخلوها من المشتقات النفطية الأخرى التي لو إستغلت كانت ذات مردود اقتصادي كبير، وأن صادرات العراق من السلع الأخرى لا زالت تشكل نسبة ضعيفة جداً من إجمالي الصادرات، إذ بعد استبعاد النفط الخام من الصادرات يظهر العجز جلياً في الميزان التجاري.
5. اثبتت نتائج اختبار سببية كرانجر بأن هناك علاقة واحدة تتجه من سعر الصرف إلى الاستيرادات، بالمقابل لم تكن هناك علاقة تتجه من سعر الصرف إلى الصادرات، وكما لم تكن هناك علاقة تتجه من الصادرات والاستيرادات إلى سعر الصرف، فيما اظهرت اختبارات جوهانسن للتكامل المشترك بأن هناك علاقة توازنية واحدة طويلة الاجل بين كل من الاستيرادات والصادرات من جهة وسعر الصرف من جهة أخرى وهذا ما عزز نتائج اختبار سببية كرانجر .
6. إن العوائد النفطية تستلم بالعملة الصعبة (الدولار) وبالتالي سوف تؤثر بشكل غير مباشر على سعر الصرف نتيجة عرض العملة الاجنبية بشكل أكبر من العملة المحلية.

التوصيات:

1. ضرورة تبني استراتيجيات واضحة للتنويع الاقتصادي والعمل على عدم الاعتماد على مصدر واحد لتمويل الموازنة العامة كي تتجنب أي تقلبات تحدث في الاقتصاد العالمي، والترابط والتفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية تأخذ على عاتقهما الاستفادة القصوى من الفوائض المالية وبما يخدم تطور الوضع الاقتصادي للبلد، وعدم الاعتماد الكلي على القطاع النفطي في

- مجال الصادرات وتطوير القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات كي يكون له الدور الفاعل في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي وتجنب الآثار المحتملة من من الاعتماد على المورد الناضب.
2. من الملائم تفعيل القوانين والجراءات الكفيلة بحماية المنتجات المحلية وتطبيق سياسات اقتصادية تتضمن اصلاحات اقتصادية في كافة القطاعات بغية النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، من أجل تنويع الصادرات السلعية والخدمية والعمل على تطوير القطاع الانتاجي لتشجيع المنتج الوطني وتقديم الدعم السعري له حتى تكون لها القدرة في المنافسة التصديرية.
3. من الضروري زيادة الانتاج من المشتقات النفطية الأخرى والعمل على تصديرها لأنها سوف تحقق عوائد مجزية لا تقل أهمية عن العوائد النفطية مما يؤدي إلى زيادة قوة اقتصاد البلد، لان عملية التكرير تؤدي إلى زيادة السلع المنتجة وفي الأخير زيادة فاعلية النشاط الاقتصادي للبلد.
4. يدعم استقلالية البنك المركزي الأمر الذي يساهم بشكل كبير في استقرار المتغيرات النقدية وهذا الأمر سوف ينعكس بصورة ايجابية على ميزان المدفوعات ويحقق فائضاً مقبولاً.
5. من الملائم خلق بيئة استثمارية مناسبة عن طريق تقديم الحوافز للمستثمرين وتشجيعهم للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى باستثناء القطاع النفطية، وضرورة الاسراع بالإصلاحات التشريعية والمؤسسية في هذا الصدد.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

1. داغر، محمود محمد وعاشور، احسان جبر، (2014)، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة 1990-2011، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادرة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (20)، العدد (78).
2. الدليمي، علي أحمد والدليمي، خالد فيحان، (2020)، العلاقة التبادلية بين المتغيران النقدية وميزان المدفوعات في العراق للمدة 2004-2018، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 16، العدد 50 ج2.
3. زكي، هجير عدنان، (2008)، الاقتصاد الدولي - النظريات والتطبيقات، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق.
4. السبعوي، عبدالله خضر، (2013)، أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات: ايران انموذجاً للمدة 1990-2011، مركز الدراسات الإقليمية، دراسو اقليمية 10(33).
5. السريتي، السيد محمد احمد، (2008)، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر.
6. سي بول هالوود، رونالد ماك دونالد، (2007)، النقود والتمويل الدولي، ترجمة: محمود حسن حسني، المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
7. الشقيري، موسى سعيد ومطر، نوري موسى والمومني ياسر، (2008)، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
8. الصادق، مدحت، (1997)، النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
9. الصفاوي، صفاء يونس ويحيى، مزاحم محمد، (2008)، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط واليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد (14).
10. العامري، سعود جابيد مشكور، (2010)، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
11. عطية، عبدالقادر محمد عبدالقادر، (2004)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة، السعودية.
12. عوض الله، زينب حسين، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.
13. العيسوي، عبدالكريم جابر، (2014)، التمويل الدولي مدخل حديث، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

14. فاطمة الزهراء، بن حمودة، (2010)، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية جامعة الجزائر.
15. قدي، عبد الحميد، (2006)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
16. كاظم، رحيم فاضل، موسى ومرزة، سوزان علي، (2021)، مدى فاعلية منهج الاستيعاب في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات العراقي للمدة 1990-2017، مجلة أهل البيت، العدد 32.
17. محمد، الفار ابراهيم، (1991)، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
18. المريم، طراد، (2012)، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الجزائر 1970-2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد محمد، جامعة الجزائر 03.
19. المولى، صبحي عبدالغفور وشلال، عمار عبدالهادي وحمام، سعد عبدالكريم وفجر، هيمن سلمان، (2021)، أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة 2004-2019، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد 2، ج1.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

20. Francois coulombet Jean Longatte et pascal van hove, Economie (manuelet applications), DunoD, paris, 2013, p: 219.
21. Granger, C.W.J. & Newbold, spurious regression in econometrics, Journal of econometrics, 1974, pp111-120.
22. Guillochon, Bernard and Kawecki, Annie (2016), Economie International commerce and macroeconomic, Geme edition, Dunod, Paries, France.
23. Gujarati, N. Damodar, (2004) Basic Econometrics, 4th ed., The McGraw-Hill companies.
24. Johansen, soren and Jtiselius, katarina (1990) Maximum likelihood Estimation and Inference on coin tegration-with Appucotions to The demand for money, oxford Butxetin of Economics and statistics, 52, USA.
25. Phillips, R. & P. Perron, (1988) Testing for a Unit Root in Time Series Repression, Biometrika, Vol. 75, 2.
26. Verbeek, Marno, (2004) A Guide to modern Econometrics, 2th ed., John Wiley & sons Ins, England.
27. William H. Green, (2003) Econometrics Analysis, 5th ed., New Jersey. Second- Reports.